المصـــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 21-08-2007
الصفحـات : 5
العـــدد : 5062
المسلسل : 25

تحل محل إدارة المعارض والأسواق الدولية في وزارة التجارة والصناعة وتستهدف تحسين البيئة التصديرية

مجلس الوزراء يوافق على إنشاء هيئة حكومية مستقلة لتنمية الصادرات

علي العنزي من الرياض

وافق مجلس الوزراء السعودي في جلسته أمس برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز في قصر السلام في جدة، على إنشاء هيئة حكومية مستقلة تعنى بتنمية الصادرات السعودية غير النفطية، على أن تحل الهيئة محل إدارة المعارض والأسواق الدولية وإدارة تنمية الصادرات التابعتين لوكالة التجارة الخارجية في وزارة التجارة والصناعة.

وشملت أبرز ملامح تنظيم هيئة تنمية الصادرات السعودية، العناية بشؤون تنمية الصادرات غير النفطية في المملكة وذلك وفق عدة مهام أساسية هي: المشاركة في إعداد سياسات الدولة في مجال تنمية الصادرات غير النفطية وتطويرها وإعداد الخطط والبرامج لتنمية الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية والتطوير المستمر للسياسات والتشريعات التي تضمن تحقيق أهداف برامج تنمية الصادرات وخططها.

وتتضمن مهام هيئة تنمية الصادرات السعودية أيضا تحسين البيئة التصديرية عن طريق وضع البرامج وتقديم الحوافز للمصدرين وحماية الاستثمارات، إضافة إلى تقديم المساعدات الإدارية والفنية والاستشارية والحوافز للمصدرين لتسويق الصادرات وجذب المستفيدين الأجانب، وكذلك تأهيل الكفاءات السعودية ونشر ثقافة التصدير اللازمة للتسويق الدولي والتصدير بالتعاون مع أجهزة التدريب المحلية والدولية، وذلك مقابل رسوم تتقاضاها الهيئة من الشركات والمؤسسات الأهلية الراغبة في الاستفادة من هذه الخدمات.

وذكر لـ "الاقتصادية" الدكتور عبد الرحمن الزامل عضو مجلس الشورى رئيس مركز تنمية الصادرات، أن موافقة مجلس الوزراء على إنشاء هيئة للصادرات الوطنية يؤكد اقتناع الحكومة بأهمية الصادرات غير النفطية وتحويل المملكة إلى مركز تصديري مهم.

وقال الزامل "إننا كنا ننتظر إنشاء هذه الهيئة التي عملنا من أجلها لأكثر من 14 عاما، لأن جميع رجال الأعمال المصدرين يتطلعون إلى إنشاء مثل هذه الهيئة لتسهم في إيصال منتجاتهم إلى دول العالم"، مشيرا في الوقت ذاته إلى أنه سيكون للهيئة دور في تنمية ودفع الصادرات الوطنية مهما كان نوعها الصناعية والزراعية وكذلك الخدمات، على اعتبار أن المملكة أصبحت من أوائل الدول المصدرة في العالم.

وزاد: "هناك 120 دولة حول العالم لديها هيئات متخصصة بتمويل حكومي بنسبة 100 في المائة لتنمية صادراتها لأن الصادرات هي مكمن القوة في أي اقتصادات كونها تحقق التنوع في الاقتصاد الوطني"، معتبرا أن قرار تأسيس هيئة لتنمية الصادرات من أهم القرارات الاقتصادية الذي من شأنه دعم نمو الصادرات السعودية غير النفطية.

وتوقع الزامل أن يرتفع حجم الصادرات

الزامل: الهيئة ستقضي على مشكلات التسويق والتصدير.. وقطاع التمور أكبر المستفيدين

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 21-08-2007 العـــدد : 5062
الصفحـات : 5 المسلسل : 25

السعودية غير النفطية عقب تأسيس هيئة الصادرات السعودية إلى أكثر من 150 مليار ريال، وذلك المقارنة بالوضع الحالي لحجم الصادرات السعودية الذي يدور في أفق الـ 100 مليار ريال على الرغم من أن سبل تشجيع الصادرات لا يزال يعتمد على الجهود الفردية التي يقوم بها مركز تنمية الصادرات السعودية ومجلس الغرف، مشيرا إلى أن الهيئات ستساعد جميع المصانع بما فيها الصغيرة على النهوض بصناعاتها والوصول إلى جميع الدول العالمية نتيجة الدعم الذي ستقدمه إلى تلك المصانع.

وذكر الزامل أن المملكة ستصبح بعد إنشاء الهيئة مركز إنتاج للعالم، وستساند الحكومة تلك الصناعات بميزانية كبيرة تخصص لصالح الهيئة، إلى جانب فتح مكاتب خاصة بالصادرات في السفارات السعودية حول العالم، متوقعا أن لا تقل الميزانية التي سيتم رصدها لهذا الهيئة عن الميزانية التي تعمل بها الهيئة الأخرى مثل: الهيئة العليا للسياحة والهيئة العام للاستثمار.

وقال رئيس مركز تنمية الصادرات إن المصدرين السعوديين يتطلعون إلى تكون هذه الهيئة بما وصفه بـ "الحرية" التي تقدم قوة دفع أولى للمصدرين، كما أنه لم يستبعد أن يكون مزارعو التمور من أكثر المستفيدين من إنشاء هذه الهيئة، إذ من المتوقع أن تسهم هيئة الصادرات المزمع إنشاؤها في وضع حد لأكبر مشكلة يعاني منها القطاع الزراعي في المملكة وهي تسويق التمور باعتبار المملكة من أكبر الدول المنتجين لهذه السلع في العالم. وقال: "أكاد أجزم أنه خلال خمس سنوات من إنشاء هيئة الصادرات لن تكون لدينا أية مشكلة تتعلق بتسويق المنتجات السعودية وتصديرها إلى الخارج".